الأمم المتحدة

E/CN.6/2015/NGO/165

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 January 2015
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والخمسون
٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥
متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من راهبات مارينول سانت دومينيك، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.

050215 030215 14-65914X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

بيان

يظهر على وضع المرأة في العالم اليوم ما يدل على التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين منذ منهاج عمل بيجين (١٩٩٥)، والاستعراضين اللاحقين في مؤتمر بيجين بعد ١٠ سنين (٢٠٠٥)، وبعد ١٥ سنة (٢٠١٠). ومع ذلك، فإن الفقر والعنف ضد المرأة والفتاة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وانعدام الفرص التعليمية أو عدم كفايتها، أمور تحول دون تمتع الملايين بجودة الحياة التي يستحقها الجميع.

وثمة إحجام في البلدان في جميع أنحاء العالم عن جعل تعليم المرأة هدفا رئيسيا في الخطط الإنمائية. وفي العديد من البلدان، تواجه نُهج النهوض بالمرأة عوائق القواعد الاجتماعية والثقافية التقليدية، وتستبعد الاهتمامات الجنسانية من خطط التنمية الاقتصادية الوطنية. ويتم استبعاد المرأة من هياكل صنع القرار في العديد من المجتمعات، وهي تفتقر إلى التمثيل الكافي في البرلمانات الوطنية. وبالتالي لا تعالج خطط التنمية الوطنية والإقليمية الأسباب الهيكلية للفقر التي تترك المرأة في أدوار الاضطهاد والخنوع.

وفي العديد من بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، تعد المرأة أهم العمال الزراعيين. فهي مسؤولة عن إعداد الحقول ونقل المياه وزراعة المحاصيل ورعايتها، مستخدمة في ذلك مجرد مجرفة في أغلب الأحيان. وقد يجوز أن يقدم الرجل المساعدة في عملية جني المحاصيل. وهكذا، وعلى الرغم من أن المرأة لها دور كبير في جميع الأعمال الزراعية، فهي لا تحضر الاجتماعات التي يتم فيها اتخاذ القرارات ووضع الخطط الزراعية على المستويين الوطني والمحلي. ويؤثر الفقر على الأسرة بأكملها، لكن توزيع العمل بين الجنسين والمسؤولية عن رفاه الأسرة يلقيان عبئا غير متناسب على عاتق المرأة والفتاة. وفي العديد من البلدان النامية، لا يشمل نظام الرعاية الاجتماعية النساء اللواتي تعشن في فقر. وعندما يكون للمرأة أطفال، ويجب عليها أن توفر لهم الرعاية وحدها، فإنها تجد نفسها في وضع غير مستقر جدا. وتفوق مخاطر وقوع المرأة في براثن الفقر المدقع مخاطر وقوع الرجل فيه. وفي بعض الأحيان، يتم التخلي عن النساء الأكبر سنا، فلا تقدرن على إعالة أنفسهم.

وإن المكانة المتدنية للمرأة في المجتمع تجعلها عرضة للاستغلال، كما يلاحظ من خلال العدد الكبير من النساء اللواتي يتم إجبارهن على ممارسة الدعارة أو اللواتي تجدن أنفسهم محاصرات في أدوار الاسترقاق الجنسي ضدا على إرادتهن. ويلاحظ هذا الجانب من جوانب الضعف في كثير من البلدان التي لا تقدَّر فيها المرأة كمواطنة على قدم المساواة. وتتفاقم آفة الاتجار بالبشر، وهي عبودية العصر الحديث، عندما يكون الفقر المدقع مصير غالبية المواطنين.

وتقع النساء والفتيات، وكذلك الرجال والفتيان، الذين يفتقرون إلى فرص التعليم والعمل، فريسة سهلة للعصابات الإجرامية التي تحقق الربح على حسابهم.

وإن تمكين المرأة عامل رئيسي لحل العديد من مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية الأساسية، مثل العنف ضد المرأة والفتاة، والحد من الفقر والجوع، والمساواة بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والاستدامة البيئية. ويشكل انعدام الحماية القانونية لحقوق الإنسان والشعوب وحقهم في المعيشة اللائقة والسلامة والصحة والتعليم حواجز كبيرة تحول دون التمكين.

وتؤدي منظمة الأمم المتحدة دورا رئيسيا في دعوة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بصفتها دولاً موقعة على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإلى تعزيز أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحماية الأرض ومواردها الطبيعية. ومنذ تأسيس الأمم المتحدة ، حدثت تطورات إيجابية في جميع هذه المجالات، وكثرت البيانات التي تطالب بإجراء تغييرات كبيرة فيها. ومع ذلك، فإن ظروف اليوم بالنسبة لغالبية فقراء العالم، وبصورة خاصة ظروف النساء اللواتي تعشن في فقر مدقع، وتفتقرن حتى إلى الضروريات الأساسية للحياة الكريمة، مثل الغذاء والسكن والتعليم الأساسي والرعاية الصحية وفرص العمل التي توفر لهن دخلا كافيا للعيش، تصرخ من أجل العدالة والمساواة.

وقد كانت الدورة السابعة والخمسون للجنة وضع المرأة، المعقودة عام ٢٠١٣، أكبر اجتماع دولي بشأن إنهاء العنف ضد المرأة، ودعت إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة. وأشير أثناء هذه الدورة، من بين أمور أخرى، إلى أن ما يصل إلى ٧٠ في المائة من النساء في بعض البلدان تواجهن العنف الجسدي و/أو الجنسي خلال حياتهن. ويتم الاتجار بملايين من النساء والفتيات في إطار العبودية الحديثة، ويُستخدم الاغتصاب كأسلوب من أساليب الحرب. وذكرت ميشيل باشلي، المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، في كلمتها الافتتاحية خمسة مجالات رئيسية للعمل:

- تعزيز تنفيذ القوانين والسياسات والبرامج لمنع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له؛
- زيادة التركيز على منع العنف ضد المرأة والفتاة؛
- تناول الوقاية من العنف والتصدي له معا كجزء من استراتيجية شاملة ومنسقة لتحقيق الفعالية؛
- إنشاء خدمات واستجابات متعددة القطاعات وشاملة وسهلة المنال؛

- لا بد من البيانات الموثوقة والتحليل والبحوث لتوجيه وضع القوانين والسياسات والبرامج المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتاة.

ونحن راهبات مارينول نشجع على تمكين المرأة من خلال التعليم الابتدائي والثانوي للفتيات والتدريب على القيادة للنساء في البلدان التي نعمل فيها في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. ونحن نقدم إلى ضحايا الاعتداء الجنسي والاتجار بالبشر الخدمات الاجتماعية اللازمة للتغلب على الصدمات الجسدية والعاطفية، ونوفر لهن التعليم والتدريب اللازمين لكسب لقمة العيش.

ونحن نؤكد إعلان المجتمع المدني لعام ٢٠١٣، الذي صدر في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٣ أثناء الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية المستدامة. وهو ينص على ما يلي: "في عالم باتت العولمة سمته الأساسية وتدفعه المحركات المالية، يمكن أحيانا أن يغيب الناس والكوكب عن أعين المرء، وهم في حاجة إلى المساعدة والحماية. فعندما يكون السعي وراء الثروة والسلطة غاية في حد ذاته، هناك خطر أن... يتناقص الصالح العام ليتناسب مع النتائج التي يمكن أن تحققها الشركات الخاصة والمؤسسات الربحية...

"وبالنسبة للبعض، فإن السبيل الوحيد لتحقيق التنمية يمر عبر السوق. ويميل هذا الرأي إلى تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة... وقد لوحظ أن النشاط الاقتصادي لا يمكن أن يحل جميع المشاكل الاجتماعية بمجرد تطبيق المنطق التجاري، بل لا بد أن يكون النشاط الاقتصادي موجها نحو السعي إلى تحقيق الصالح العام، وهو ما يجب أيضا على الأوساط السياسية على وجه الخصوص أن تتحمل فيه المسؤولية. لذلك، يجب أن يوضع في الاعتبار أن اختلالات خطيرة تنشأ عندما يُنظر إلى العمل الاقتصادي على أنه مجرد محرك لخلق الثروة، فيتم فصله عن العمل السياسي، الذي يتخذ كوسيلة لطلب العدالة من خلال إعادة التوزيع." (البابا بنيديكت السادس عشر، المنشور البابوي المعنون "الله محبة"، ٣٦).

وفي الدورة الثانية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة من ١١ إلى ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ حول إعداد خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، استعرضت اللجنة إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية. ومن حيث تمكين المرأة، كانت النتائج متفاوتة. وليس من الواضح ما إذا كان تحديد أهداف إنمائية منفصلة للألفية يثير توقعات غير واقعية فيما يخص التحسينات المحتملة في حياة النساء الأكثر فقرا. فتحديد هدف مخصص لنوع الجنس هو من ناحية رمز قوي للالتزام بتعميم المنظور الجنساني، ومن ناحية أخرى، يخفق ذلك في الاعتراف بأن نوع الجنس قضية شاملة لابد أن تكون جزءا من جميع المناقشات المتعلقة بالتنمية البشرية.

وإن راهبات مارينول ملتزمات بدعم أعمال الدورة التاسعة والخمسين للجنة وضع المرأة في جهودها الحالية الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في العالم، وخاصة بين من هم أشد فقرا وأكثر تهميشا، وأغلبهم من النساء والأطفال.